لساكن يعني انقل الفتح بلام من ذي لين اتا عين فعل كابن اي اذا كان
عين الفعل واوا او ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين اليه
لاستثقالها على حرف العلة نحو يقوم ويبين بضم الواو وكسر الياء
فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما وكقولنا في يقوم ويبين
وسكنت الواو والياء ثم اعلم انه اذا نقلت حركة العين الى الساكن
قبلها فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة وتارة تكون غير
مجانسة فان كانت مجانسة لها لم تغير باكثر من تسكينها بعد
النقل وذلك مثل ما تقدم وان كانت غير مجانسة لها ابدلت حرفا
يجانس الحركة كما في نحو اقام وابان اصلهما اقوم وابين فلما نقلت
الفتحة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت الفا
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها ونحو يقيم اصله يقوم فلما
نقلت الكسرة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها ولهذا النقل شروط الاول ان يكون
الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل اليه نحو قاول
وبايع وعوّق وبيّن وكذا الهمزة لا ينقل اليها نحو يأيس مضارع
ايس لانها معرضة للاعلال بقلبها الفا نص على ذلك في التسهيل
وانما لم يستثنها هنا لانه قدم عدها من حروف العلة وقد خرجت
بقوله الثاني ان لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما ابين الشيء
واقومه وابين به واقوم به حملوه على نظيره من الاسماء في الوزن
والدلالة على المزية وهو افعل التفضيل الثالث ان لا يكون من
المضاعف اللام نحو ابيضّ واسودّ وانما لم يعلوا هذا النوع لئلا
يلتبس مثال بمثال وذلك ان ابيض لو اعل الاعلال المذكور لقيل
فيه باضّ وكان يظن انه فاعل من البضاضة وكذا نحوه من البيّنة
الرابع ان لا يكون من المعتل اللام نحو اهوى ولا يرد عليه النقل
لئلا يتوالى اعلالان والى هذه الشروط الثلاثة اشار بقوله
ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيضّ او اهوى بلام علا وزاد في
التسهيل شرطا خامسا وهو ان لا يكون موافقا للفعل الذي بمعنى

افعل

افعل نحو يعور ويصيد مضارع عور وصيد وكذا ما تصرف منه نحو
اعوره الله وكانه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق
في قوله وصح عين فعل وفعلا ذا افعل فان العلة واحدة ومثل فعل في
ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم اي الاسم المضاهي
للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات يشارك الفعل في
وجوب الاعلال بالنقل المذكور بشرط ان يكون فيه وسم يمتاز به عن
الفعل فيندرج في ذلك نوعان احدهما ما وافق المضارع في وزنه دون
زيادته كمقام فانه موافق للفعل في وزنه فقط وفيه زيادة تدل على
انه ليس من قبيل الافعال وهي الميم فاعل وكذلك نحو مقيم ومبين واما
مريم ومدين فقد تقدم ان وزنهما فعليل ومفعل ولا وجب الاعلال ولا
فحمل للعقول في الكلام ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مباعة
او مفعلة بالكسر مبيعة او مفعلة بالضم فعلى مذهب سيبويه تقول
مبيعة ايضا وعلى مذهب الاخفش تقول مبوعة وقد سبق ذكر مذهبيهما
والاخر ما يوافق المضارع في زيادته دون وزنه كان تبني من القول
او البيع اسما على مثال تحلئ بكسر التاء وهمزة بعد اللام فانك تقول
تقيل وتبيع بكسر التاء بعدهما ياء ساكنة واذا بنيت من البيع اسما
على مثال تنضب قلت على مذهب سيبويه تبيع بضم فكسر وعلى مذهب
الاخفش تبوع فالوسم الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو
كونه على وزن خاص بالاسم وهو ان تفعلا بكسر التاء وضمها لا يكون
في الفعل ولذلك اعل اما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته او باينه
فيهما معا فانه يجب تصحيحه فالاول نحو ابيض واسود فانه لو اعل لتوهم
كونه فعلا واما نحو يزيد علما فمنقول الى العلمية بعد ان اعل اذ كان
فعلا والثاني نحو مخيط هذا هو الظاهر وقال الناظم وابنه حق نحو
مخيط ان يعل لان زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتفعل اي بكسر
حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه لفظا ومعنى
انتهى وقد يقال الوجه ما قاله اللزوم ان لا يعل مثال تحلئ لانه يكون مشبها
لتحسب في وزنه وزيادته ثم لو سلم ان الاعلال كان لازما لما ذكر

Copyright © King Saud University